تعارض الرّفع والوقف

دراسة نظرية تطبيقية

د. محمّد عزيز دويهيس العازمي(*)

(*) منتدب من وزارة التربية - قسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

ملخص البحث:

تُعد مسألة تعارض الوقف والرفع من المسائل المهمة الواردة في قضية الاختلافات في الأسانيد والمتون، بل ومن أصعبها وأدقها. ولقد قمت بدراسة هذا الوضع من خلال مبحثين:

قمت في **الأول**: بدراسة مصطلحي الرفع والوقف لغة واصطلاحاً؛ للوقوف على التمييز بينهما.

ثم طرحت في المبحث الثاني أربعة مطالب ملحة إذا ما وجد تعارض بين الوقف والرفع وهى كالتالي:

المطلب الأول: تصحيح الوجهين رفعاً ووقفاً وتوصلت من خلال ذلك إلى أربع حالات يرجح فيها حفظ الراوي ولا يوهم فيصح الوجهان رفعاً ووقفاً وهي:

١ - أن يروى مرفوعاً وموقوفاً والموقوف مما لا مجال للرأي فيه.

٢ - أن يروى مرفوعاً وموقوفاً ويصرح الراوي بأنه وقفه.

٣ - أن يروى مرفوعاً وموقوفاً ويحمل المرفوع على الرواية والموقوف على الفتوى.

٤ - أن يروى مرفوعاً وموقوفاً ويكون الراوي معروفاً بوقفه الرواية.

المطلب الثاني: ترجيح الرفع وإعلال الوقف، ومن ذلك: حالتان، الأولى: أنه إذا جاء مرفوعاً في الصحيحين أو أحدهما ترجح الثانية إذا جاء الحديث بصيغة محتملة للرفع وجاء من طريق أخرى مرفوعاً رجح الرفع.

المطلب الثالث: ترجيح الوقف وإعلال الرفع، ومن ذلك: أن ينكر الراوي رفعه فيرجح الوقف، أو أن يرجع الراوي عن الرفع فيرجح الوقف، أو أن يكون المرفوع ضعيفاً والموقوف له حكم الرفع فيرجح الموقوف، أو أن يأتي الحديث مرفوعاً وموقوفاً ثم يأتي في رواية تبين أنه مدرج، أو أن يروى الحديث جماعة موقوفاً ويرفعه واحد فيرجح الوقف.

المطلب الرابع: إعلال الوجهين رفعاً ووقفاً، وذلك إذا اضطربت الروايات واختلفت، فتعل، والاختلاف المؤثر هو المشعر بقلة ضبط راويه...

تمهيد:

أهمية معرفة هذا النوع من أنواع علوم الحديث وصعوبته:

تعدُّ معرفة الاختلافات الواردة في الأسانيد والمتون من الأمور الشاقة التي لا يتمكن منها إلا من رزقه الله فهماً واسعاً، واطلاعاً كبيراً، وهذا يستدعي جهداً جهيداً، وعزماً حديداً، قال الحافظ ابن حجر[١]: «هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مَسْلكاً، ولا يقوم به إلا مَنْ منحه الله تعالى فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذَّاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك».

الكتب المؤلفة في الرفع والوقف:

كتاب «موقوف ما رُفِع» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي[٢].

كتاب «تكميل الرفع ما لم يثبت به وقف ولا رفع» تأليف محمد عمرو عبداللطيف[٣].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٣٠٣)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٣) صدر منه القسم الأول وعدة أحاديثه (٢٥) حديثاً عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، وسنتغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(١).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٢).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(٣).

ألا إن أصدق الكلام كلام الله عز وجل، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإنَّ الاشتغال بالحديث وعلومه، وتحصيله، والتصنيف فيه خير ما يُشْغل به الوقت، وأفضل ما يُسْعى إليه في العمر، وأشرف ما يُتحصل عليه، فهو إرث خير الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٢.
(٢) سورة النساء: آية ١.
(٣) سورة الأحزاب: آيتين ٧٠، ٧١.

وقد اشتغل المُحدِّثون بالسنة النبوية المطهرة وخدموها خدمةً لا نظير لها في تاريخ البشرية جمعاء؛ فحفظوا الأسانيد المروية عن رسول الله ﷺ وصحبه الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، فاشتغلوا بتصحيح نقول الناقلين عنهم، ومعرفة المُسْنَد من المنقطع، والمُرْسَل من الموصول، والثابت من المعلول، والمُعَدَّل من المُجَرَّح، والمُصِيب من المخطئ، والزائد من الناقص، فحفظوا الدين، ونَفَوا عنه تحريف الغالين، وتدليس المدلسين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين، فجزاهم الله خير الجزاء.

وقد تنوعت علوم الحديث، وكثرت مباحثه حتى قال الحازمي[(١)]: "اعلم أنَّ علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، لكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع؛ لأنها أصول الحديث"[(٢)].

ومن أهم أنواع علوم الحديث: معرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون، وتعارض الوصل والإرسال، والوقف والرفع، والاتصال والانقطاع، وزيادة الثقات[(٣)].

---

(١) هو: الإمام الحافظ، الحجة الناقد، النَّسابة البارع، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، مولده في سنة ثمانٍ وأربعين وخمسمائة. جمع، وصنَّف، وبرع في فنِّ الحديث خصوصاً في النَّسب. مات أبو بكر الحازمي في شهر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة، وله ست وثلاثون سنة.
انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٤/ ٢٩٤)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ١٦٧)، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، ود. محيى هلال السَّرحان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٣٦٣)، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد الدكن، بالهند، ١٣٧٥هـ.

(٢) نقله عنه الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٥٨)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

(٣) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٧٧، ٧٧٨)، تحقيق: د. ربيع بن هادى عمير، منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

لهذا وقع اختياري على موضع "تعارض الرفع والوقف" لأتناوله بالدراسة.

وسأقسم هذه الدراسة إلى تمهيد ومبحثين:

التمهيد: فيه أهمية معرفة هذا النوع من أنواع علوم الحديث وصعوبته، وأهم الكتب المؤلفة فيه.

المبحث الأول: تعريف الرفع والوقف لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: مذاهب العلماء في تعارض الرفع والوقف.

المطلب الأول: تصحيح الوجهين؛ رفعاً ووقفاً.

المطلب الثاني: ترجيح الرفع وإعلال الوقف.

المطلب الثالث: ترجيح الوقف وإعلال الرفع.

المطلب الرابع: إعلال الوجهين؛ رفعاً ووقفاً.

المبحث الأول
تعريف الرفع والوقف لغة واصطلاحاً

الرفع لغة: الرفع ضد الوضع، رفعتُه فارتفع، فهو نقيض الـخَفْض في كل شيء، رفعه يرفعُه رفعاً، ورفع هو رَفاعة وارتفع(١).

المرفوع اصطلاحاً: هو ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

ولا يُطلق إلا على ما أُضيف للنبي ﷺ.

سواء أكان متصلاً، أم منقطعاً، أو مرسلاً.

والمرفوع في بحث تعارض الرفع والوقف: يشمل المتصل والمنقطع دون المرسل؛ لأنه في مقابل الوقف(٢).

الوقف لغة: الوقوف: خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً، فهو واقف، والجمع وُقْف ووقوف، ويقال: وقفت الدابة تقف وقوفاً، ووقفتها أنا وقفاً. ووقَّف الدابة: جعلها تقف(٣).

الموقوف اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

ومطلقه يختصُّ بالصحابي ولا يُستعمل فيمن دونه إلا مُقيداً.

سواء أكان متصلاً، أم غير متصل(٤).

---

(١) لسان العرب لابن منظور (٨/١٢٩)، مادة (رفع)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح، ص٦٥ مع التقييد والإيضاح للعراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربي، مصورة عن نشرة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص٢١، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.

(٣) لسان العرب (٩/٣٥٩)، مادة (وقف).

(٤) ينظر مقدمة ابن الصلاح، ص٦٦، والكفاية، ص٢١.

المبحث الثاني
مذاهب العلماء في تعارض الرفع والوقف

إذا تعارض الرفع والوقف: ففي هذه الحالة إما أن يُصحح الوجهان؛ رفعاً ووقفاً، أو يُرجح الرفع ويُعل الوقف، أو يُرجح الوقف ويُعل الرفع، أو يُعل الوجهان؛ رفعاً ووقفاً.

المطلب الأول
تصحيح الوجهين: رفعاً ووقفاً

الأصل المعتمد عليه: هو عدم توهيم الثقة بلا حجة، قال المازري[(١)] عن تخطئة الرواة بلا دليل: "سوء ظنٍّ بالرواة، وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث"[(٢)].

وقال أبو العباس القرطبي[(٣)]: "الأَوْلى أن لا يُغَلَّط الراوي العَدْل الجازم

---

(١) هو: الشيخ العلامة البحر المُتفنن، محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي، أبو عبد الله المازري، المالكي، مُصنف كتاب "المُعْلم بفوائد شرح مسلم"، وكتاب "إيضاح المحصول في الأصول"، وله تواليف في الأدب، وكان أحد الأذكياء الموصوفين، والأئمة المتبحرين، وكان بصيراً بعلم الحديث. مولده بمدينة المَهْدِيَّة من إفريقية، وبها مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة، وله ثلاث وثمانون سنة.
انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٤/١٥١)، باعتناء هلموت ريتر، نشر جمعية المستشرقين الألمان، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠٤).

(٢) المُعْلم بفوائد مسلم (٢/ ١٤٥)، تحقيق: محمد الشاذلى النيفر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

(٣) هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري، أبو العباس الأندلسي، ثم القرطبي المالكي الفقيه، عُرف بابن المزين، ولقبه ضياء الدين، من أعيان فقهاء المالكية، نزل الإسكندرية، واستوطنها ودرَّس بها. وكان من الأئمة المشهورين، والعلماء المعروفين، جامعاً لعلوم جمة منها: علم الحديث والفقه والعربية، وغير ذلك، وله كتاب "المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم" أحسن فيه وأجاد، وممن أخذ عنه: أبو عبد الله القرطبي المفسر، كان مولده سنة ثمان وسبعين وخمسمائة على الصحيح، وتوفي بالإسكندرية في ذي القعدة سنة ست وخمسين وستمائة. =

بالرواية ما أمكن"[1].

ومن هذه الناحية، فإن هناك حالات يُرجح فيها حفظ الراوي ولا يُوَهَّم، فيُصحح الوجهان؛ رفعاً ووقفاً، فمن ذلك:

(١) أن يُروى مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف مما لا مجال للرأي فيه:

فمن ذلك: ما أخرجه مسلم في "صحيحه"[2] من حديث أبي هريرة مرفوعاً، عن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ سبح في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد ثلاثًا وثلاثين، وكبَّر ثلاثًا وثلاثين، فتلك تسعةٌ وتسعون، وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. غُفرت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر".

وأخرجه مالك في "الموطأ"[3] موقوفاً على أبي هريرة أنه قال: مَنْ سبح دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وكبَّر ثلاثًا وثلاثين، وحمد ثلاثًا وثلاثين، وختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. غُفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر.

قال ابن عبد البر: "هكذا هذا الحديث موقوف في "الموطأ" عن أبي

= انظر: الديباج المذهب في أعيان علماء المَذْهب لابن فرحون المالكي (١/ ٢٤٠)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرَّطيب للمقريّ (٢/ ٦١٥)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(١) المُفْهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ١٦)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٤١٨) ح (٥٩٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

(٣) الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، ص١٧٧، كتاب القرآن، باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

هريرة، ومثله لا يُدرك بالرأي، وهو مرفوع صحيح من حديث أبي هريرة، ومن حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث كعب بن عجرة، وغيرهم بمعانٍ متقاربة"[١].

(٢) أن يُروى مرفوعاً وموقوفاً، ويُصَرِّح الراوي بأنه وقفه:

فمن ذلك:

ما أخرجه أحمد[٢]، والترمذي[٣] من طريق إسرائيل[٤]، عن السُّدِّيِّ[٥]، عن

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (٢٤/١٦٠)، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

(٢) في المسند (٧/٢٠٦) ح (٤١٤١)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

(٣) جامع الترمذي (٥/٢٩٧) ح (٣١٥٩)، كتاب تفسير القرآن، باب سورة مريم.

(٤) هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، السَّبيعي، أبو يوسف الكوفي، قال يحيى بن معين: ثقة. وقال العجلي: كوفي ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث، وفي حديثه لين. وقال في موضع آخر: ثقة صدوق، وليس بالقوى في الحديث، ولا بالساقط. وقال النسائي: ليس به بأس. ولد سنة مائة، ومات سنة ستين ومائة، أو إحدى وستين ومائة، ويقال: سنة اثنتين وستين ومائة.
انظر: تهذيب الكمال (٢٣/٥١٥)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١/٢٠٨)، تحقيق: على محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١/٢٦١)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

(٥) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي، الكوفي، الأعور، مولى زينب بنت قيس بن مخرمة، وقيل: مولى بني هاشم، أصله حجازي، سكن الكوفة، وكان يقعد في سدى الجامع بالكوفة، فسُمِّى السدي، وهو السدي الكبير. قال أحمد بن حنبل: ثقة. وقال ابن معين: في حديثه ضعف. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. وقال النسائي: صالح. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به. مات سنة سبع وعشرين ومائة.
انظر: تهذيب الكمال (٣/١٣٢)، وميزان الاعتدال (٤/٣٢)، وتقريب التهذيب لابن حجر (١/٧١)، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، باب الرحمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

مُرَّة[1]، عن عبد الله بن مسعود ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[2] قال: قال رسول الله ﷺ: "يردُ الناسُ النار كلهم، ثم يَصْدُرون عنها بأعمالهم".

ثم أخرجه أحمد[3] عن عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن السُّدِّيِّ، عن مُرَّة، عن عبد الله قال: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قال: يدخلونها، أو يَلِجُونها، ثم يَصْدُرون منها بأعمالهم. قلت له[4]: إسرائيل حدَّثه عن النبي ﷺ؟

قال: نعم، هو عن النبي ﷺ، أو كلاماً هذا معناه.

وكذا أخرجه الترمذي[5] من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن السدي، بمثله. قال عبد الرحمن: قلت لشعبة: إنَّ إسرائيل حدثني عن السُّدِّيِّ، عن مرة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ؟

قال شعبة: وقد سمعتُه من السُّدِّيِّ مرفوعاً، ولكنى عمداً أدعُه.

(٣) أن يُروى مرفوعاً وموقوفاً، ويُحمل المرفوع على أنه الرواية، والموقوف على أنه الفتوى:

قال الخطيب البغدادي[6]: "اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يُسند الحديث مرة، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرةً أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فَحُفِظَ الحديثُ عنه

---

(١) هو: مرة بن شراحيل الهمداني، البَكِيْلي، أبو إسماعيل الكوفي، المعروف بمرة الطَّيب، ومرة الخير؛ لُقِّب بذلك لعبادته. قال يحيى بن معين: ثقة. وقال محمد بن سعد: ثقة تُوفي في زمن الحجاج بعد الجماجم. وكذلك قال أبو حاتم في تأريخ وفاته، وقيل: سنة ست وسبعين.
انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٧٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٧٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٧).

(٢) سورة مريم: آية ٧١.

(٣) المسند (٧/ ١٩٦) ح (٤١٢٨).

(٤) القائل عبد الرحمن بن مهدي لشعبة.

(٥) جامع الترمذي (٥/ ٢٩٧) عقب ح (٣١٦٠) كتاب تفسير القرآن، باب سورة مريم.

(٦) الكفاية، ص٤١٧.

على الوجهين جميعاً، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه فيرويه تارةً مسنداً مرفوعاً، ويقفه مرةً أخرى قصداً واعتماداً.

وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً مع ما بيناه؛ لأن إحدى الروايتين ليست مُكَذِّبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أَوْلى لأنه أزيد".

وقال العلائي(١): "... إذا كان الخلاف في الوقف والرفع على الصحابي، بأن يرويه عنه تابعي مرفوعاً، ويوقفه عليه تابعي آخر، احتمل أن يكون حين وقفه أفتى بذلك الحكم، وحين رفعه رواه إلا أن يتبين أنهما سمعاه منه في مجلس واحد، فَيُفْزَعُ حينئذٍ إلى الترجيح، والله أعلم".

ومما يقوِّي القول بالفتوى: أن يكون الراوي صاحب فتوى معروف بذلك، فيجوز أن يكون أفتى بما روى(٢)، فمن ذلك: ما أخرجه أحمد(٣) من طريق شعبة، عن عاصم الأحول(٤)، قال: سمعتُ أبا حاجب(٥) يحدث عن الحكم بن

---

(١) نقله عنه ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/٦٩٦) بتصرف يسير.

(٢) ينظر الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (٢/٢٥٨)، تحقيق: سعد الحميد، دار المحقق بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٣) المسند (٣٤/٢٥٤) ح (٢٠٦٥٧).

(٤) هو: عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مولى بني تميم، ويقال: مولى عثمان ابن عفان، ويقال: مولى ابن زياد، كان مُحتسبًا بالمدائن، قال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، ومحمد بن عبد الله بن عمار، وأحمد بن عبد الله العجلي: ثقة. وقال علي بن المديني، ومحمد بن سعد: كان ثقة. وقال ابن سعد: مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة، وكذلك قال يحيى بن سعيد القطان، وأبو موسى محمد بن المثنى في تاريخ وفاته، وقال عمرو بن علي: مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، وقال البخاري: مات سنة اثنتين وأربعين ومائة.
انظر: تهذيب الكمال (١٣/٤٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٩)، وتهذيب التهذيب (٥/٤٢).

(٥) هو: سوادة بن عاصم العَنَزى، أبو حاجب البصري، قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. مات بعد المائة.

=

عمرو الغفاري[1]، أنَّ رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة.

وأخرجه موقوفاً ابن أبي شيبة[2] من طريق سوادة بن عاصم قال: انتهيت إلى الحكم بالمربد[3]، وهو ينهاهم عن فضل طهور المرأة، فقلت: ألا حبذا صفرة ذراعيها، ألا حبذا كذا! فأخذ شيئًا فرماه به، وقال: لك ولأصحابك.

قال ابن التركماني[4]: "الحكم للرفع؛ لأنه زاد، والراوي يفتي بالشيء ثم يرويه غيره مرة أخرى".

= انظر: الثقات لابن حبان (٣٤١/٤)، طبع بمساعدة وزارة المعارف والشؤون الإسلامية الهندية، تحت إشراف: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، وتهذيب الكمال (٢٣٥/١٢)، وتقريب التهذيب (٣٣٩/١).

(١) هو: الحكم بن عمرو الغفاري، صحب النبي ﷺ حتى وفاته ﷺ، ثم سكن البصرة، واستعمله زياد ابن أبيه على خراسان، من غير قصد منه لولايته، إنما أرسل زياد يستدعي الحكم، فمضى الرسول غلطاً منه، وأحضر الحكم بن عمرو، فلما رآه زياد قال: هذا رجل من أصحاب النبي ﷺ واستعمله عليها. يقال: إنه مات بالبصرة سنة خمسين. وقيل: بل مات بخراسان سنة خمسين، ودفن هو وبريدة الأسلمي في موضعٍ واحدٍ، أحدهما إلى جنب صاحبه، وهذا هو الصحيح، معرفة الصحابة لأبى نعيم الأصبهاني (٣٩/٢)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، والاستيعاب (٣٥٦/١)، وأسد الغابة (٤٠/١).

(٢) المصنف (٦٣/١) ح (٣٥٧)، كتاب الطهارة، باب مَنْ كره أن يتوضأ بفَضْل وَضوءها، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

(٣) المربد: اسم لمواضع عديدة أشهرها مربد البصرة، فيه سوق عظيمة للإبل، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس، وبه كانت مفاخرات الشعراء ومجالس الخطباء، وهو بائن عن البصرة بثلاثة أميال. وهو الآن خراب! معجم البلدان لياقوت الحموي (٤٨٣/٤)، طبعة طهران ١٩٦٥م.

(٤) الجوهر النقي (١٩٢/١)، مع السنن الكبرى للبيهقي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

وينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٤٠٠/١)، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى،

(٤) أن يُروى مرفوعاً وموقوفاً، ويكون الراوي معروفاً بوقفه الرواية:

فإن بعض الرواة قد يحتاطون فينُقِصون من الحديث، فقد أخرج الخطيب[١] بسنده إلى مجاهد قال: انقص في الحديث ولا تزد فيه. وبسنده إلى يحيى بن معين قال: إذا خفت أن تُخطيء في الحديث فانقص منه ولا تزد.

ومن ذلك: حديث قيس بن أبي حازم[٢]، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ: "إذا رأى الناس المنكر فلم يُغَيِّرُوه أوشك أن يَعُمَّهم الله بعقابه" فقد سُئل عنه الدارقطني[٣] فقال: هو حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، فرواه عنه جماعة من الثقات، فاختلفوا عليه فيه، فمنهم: مَنْ أسنده إلى النبي ﷺ، ومنهم: مَنْ أوقفه عَلَى أبي بكر. ثم قال: وجميع رواة هـذا الحديث ثقات، ويُشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ومرة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر".

= ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١/ ٤٣) ح (١١)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

(١) الكفاية (١/ ١٨٩)، ونحوه في شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/ ٤٣٠)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٠م، وأصله رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر ١٩٧٧م.

(٢) هو: قيس بن أبي حازم، أدرك الجاهلية وهاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وقيل: إنه رآه يخطب، ولم يثبت ذلك، وأبو حازم له صحبة. قال يحيى بن معين عنه: ثقة. وقال أيضاً: قيس ابن أبي حازم أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد. قال عمرو بن علي: مات سنة أربع وثمانين. وقال يحيى بن معين: مات سنة سبع وتسعين أو ثمان وتسعين. وقال خليفة بن خياط، وأبو عبيد: مات سنة ثمان وتسعين. وقال الهيثم بن عدي: توفي في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك.
انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٨٥)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ١٠)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٨).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٢٤٩) س (٤٧).

المطلب الثاني
ترجيح الرفع وإعلال الوقف

عندما ينظر المُحَدِّث في الطرق والأسانيد واعتبار الروايات قد يغلب على ظنه ترجيح الرفع وإعلال الوقف، أو يغلب على ظنه العكس، قال العلائي[(١)]: "والمُتَّبع في التعليل إنما هو غلبة الظن". فمن الحالات التي يُرجح فيها الرفع ويُعَلُّ الوقف:

(١) إذا جاء مرفوعاً في الصحيحين، أو أحدهما ترجح:

قال ابن حجر[(٢)]: "من عادة البخاري: أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يُحتج بها خلاف على بعض رواتها، ساق الطريق الراجحة عنده مسندةً متصلة، وعلَّق الطريق الأخرى إشعاراً بأنَّ هذا الاختلاف لا يضر؛ لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان: فحَدَّث به تارةً عن هذا، وتارةً عن هذا، فلا يكون ذلك اختلافًا يلزم منه اضطراب يوجب الضعف.

وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة: والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة، والله أعلم".

أخرج البخاري حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: "من صور صورة..." ورواه خالد وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً، وقال قتادة: عن عكرمة عن أبي هريرة موقوفاً واختلف عليهم فيه.

قال ابن حجر[(٣)]: تعارض الوقف والرفع فيه لا أثر له؛ لأن حكمه الرفع،

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١٣٢، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٦٢، ٣٦٣)، وينظر زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم (١/٣٦٤)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، الفصل الثامن من سياق الأحاديث (١/٣٨١). ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

وقد أشار البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة، والراجح عنده: أنه عن ابن عباس، والله أعلم.

(٢) إذا جاء الحديث بصيغة محتملة للرفع، وجاء من طريق أخرى مرفوعاً رُجح الرفع:

بوَّب الخطيب[١]: في الحديث يُروى عن الصحابي "قال: قال : هل يكون مرفوعاً؟ فمثلاً عن أبي هريرة قال: قال: إذا اشتد الحرُّ فأبردوا عن الصلاة؛ فإنَّ شدة الحرِّ من فيح جهنم.

قال الخطيب البغدادي: ليس مما يُعَدُّ مرفوعاً، وإنما شُبِّه فيه بالرفع، لكن إذا كان قائلها من البصريين عن محمد بن سيرين فهو مرفوع، قال موسى بن هارون[٢]: إذا قال حماد بن زيد[٣] والبصريون: " قال " فهو مرفوع.

قال الخطيب: قلت للبرقاني[٤]: أحسب أنَّ موسى عَنَى بهذا القول أحاديث

---

(١) الكفاية، ص٤١٨.

(٢) هو: موسى بن هارون بن بشير القيسي، أبو عمر، ويقال: أبو محمد، الكوفي، البُرْدي المعروف بالبُنى، وقيل: إنَّ البُردي لقب لُقِّب به لبُرْدة كان يلبسها. قال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن يونس: كوفي، قدم مصر، وحدَّث بها، وخرج إلى الفيوم من صعيد مصر، فتوفي في جمادى الآخرة سنة أربع وعشرين ومائتين.
انظر: الثقات لابن حبان ٩(/١٦٠)، وتهذيب الكمال (٢٩/١٦٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/٣٧٥).

(٣) هو: الإمام، العلامة، الحافظ الثبت، مُحَدِّث الوقت، حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، الأزرق، مولى آل جرير بن حازم، وكان جده درهم من سبي سجستان. قال خالد بن خِداش: ولد سنة ثمان وتسعين، وقال عارم، وأبو بكر بن أبي الأسود، وعمرو بن علي: مات سنة تسع وسبعين ومائة.
انظر: تهذيب الكمال (٧/٢٣٩)، وسير أعلام النبلاء (٧/٤٥٦)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٢٨)، وتهذيب التهذيب (٣/٩).

(٤) هو الإمام العلامة الفقيه، الحافظ الثبت، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي، ثم البرقاني الشافعي، صاحب التصانيف. قال الخطيب: "كان البرقاني ثقة ورعًا ثبتًا فهمًا، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفًا بالفقه، له حظٌّ من علم العربية، كثير الحديث، صَنَّف "مسنداً" ضمنه ما اشتمل عليه =

ابن سيرين خاصة؟ فقال: كذا يجب[1].

المطلب الثالث
ترجيح الوقف وإعلال الرفع

فمن الحالات التي يُرجح فيها الوقف ويُعَلُّ الرفع:

(١) أن يُنكر الراوي رفعه، فيرجح الوقف:

عنون البيهقى في كتاب القراءة خلف الإمام[2] قال: ذكر خبر آخر رُوى فيه عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً، وبيان ضعف مَنْ رفعه.

ثم ساق بإسناده[3] إلى يحيى بن سلَّام[4]: أخبرنا مالك بن أنس: أخبرنا

= صحيح البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوري، وأيوب، وشعبة، وعبيد الله بن عمر، وعبد الملك بن عمير، وبيان بن بشر، ومطر الوراق، وغيرهم، ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مِسْعَر، كان حريصاً على العلم، مُنصرف الهمة إليه". ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وسكن بغداد وبها مات في أول رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة.

انظر: تاريخ بغداد (٤/٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٦٤).

(١) الكفاية، ص٤١٨، ٤١٩.

(٢) كتاب القراءة خلف الإمام، ص١٥٩، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

(٣) السابق، ص١٥٩ ح (٣٤٩).

(٤) هو: يحيى بن سلَّام، الإمام العلامة، أبو زكريا البصري، نزيل المغرب بإفريقية، أخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وجمع، وصنَّف، قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه. وقال أبو عمرو الدَّاني: كان ثقة ثبتًا، عالمًا بالكتاب والسنة، وله معرفة باللغة والعربية، ولد سنة أربع وعشرين ومائة. وقال ابن يونس: مات بمصر بعد أن حج في صفر سنة مائتين رحمه الله.

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/١٥٥)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٩٦)، وميزان الاعتدال (٤/٣٨٠).

وهب بن كيسان[1] قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فلم يصل إلا وراء الإمام".

ثم قال[2]: "قال أبو أحمد بن عدى: لم يرفعه عن مالك غير يحيى بن سلام، وهو في "الموطأ"[3] موقوفاً. وقال لنا أبو أحمد الحافظ فيما قُرئ عليه: وَهَمَ يحيى بن سلام على مالك بن أنس في رفع هذا الخبر، ويحيى بن سلام كثير الوهم، وقد روى مالك بن أنس هذا الخبر في "الموطأ"[4] عن وهب بن كيسان عن جابر من قوله، قال: وقد رُوِيَ من وجه آخر مرفوعاً وَهَمَ الراوي في رفعه."

ثم ساق بإسناده[5] إلى السري بن خزيمة[6]: أخبرنا إسماعيل بن موسى السدي[7]: أخبرنا مالك بن أنس، عن وهب بن كيسان، عن جابر- قال السري

---

(١) هو: وهب بن كيسان القرشي، أبو نُعيم المدني المعلم، مولى آل الزبير بن العوام، وقيل: مولى عبدالله ابن الزبير. قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وسألت محمد بن عمر عنه، فقال: لم يكن له فتوى، وكان محدثًا ثقة، وقال عمرو بن علي، والترمذي: مات سنة تسع وعشرين ومائة.
انظر: الثقات (٥/ ٤٩٠)، وتهذيب الكمال (٣١/١٣٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٢٦)، وتهذيب التهذيب (١١/١٦٦).

(٢) كتاب القراءة خلف الإمام، ص١٦٠.

(٣) الموطأ، ص٨٩، كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم الكتاب.

(٤) المصدر السابق الموضع نفسه.

(٥) كتاب القراءة خلف الإمام، ص١٦٠، ١٦١ ح (٣٥١).

(٦) هو: الإمام الحافظ الحجة، السري بن خزيمة، أبو محمد الأبيوردي، محدث نيسابور قال الحاكم: هو شيخ فوق الثقة، وَرَدَ نيسابور سنة سبعين ومائتين، وبقى بها يُحَدِّثُ إلى سنة أربع وسبعين، ثم انصرف إلى أبيورد. توفي في سنة خمس وسبعين ومائتين.
انظر: الجرح والتعديل (٣/٢٥٣)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ١٤٥)، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦١٣).

(٧) هو: إسماعيل بن موسى الفزاري، أبو محمد، ويقال: أبو إسحاق الكوفي، نسيب السُّدِّي، قال أبو حاتم: صدوق. وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: كان صدوقًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطىء. قال البخاري، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وأبو حاتم بن حبان: مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

ابن خزيمة: وليس بمرفوع - قال: كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهى خداج[1] إلا وراء الإمام.

قال لنا أبو عبد الله فيما قُرئ عليه: سمعت السري بن خزيمة يقول: لا أجعل في حِلٍّ مَنْ روى عني هذا الخبر مرفوعاً؛ فإنه في كتابي موقوف.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ في " التاريخ " قال: ذكر هذا الحديث لأبي عبدالله بن يعقوب فقال: هذا كذب، سمعت السري بن خزيمة يُحَدِّثُ به موقوفاً، ثم قال: ما حُدِّثْتُ بهذا الحديث إلا هكذا؛ فمن ذكره عنى مسنداً فقد كذب.

(٢) أن يرجع الراوي عن الرفع، فيرجح الوقف:

فمن ذلك: ما أخرجه الدارقطني[2] بسنده إلى وكيع، عن سفيان، عن موسى ابن عقبة[3]، عن نافع، عن ابن عمر قال: "مَنْ أشرك بالله فليس بمُحْصَنٍ[4]".

= انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٢١٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٥١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٣٦).

(١) الخداج: النُّقصان. يقال: خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل أوانه، وإن كان تام الخَلْق. وأخدجته إذا ولدته ناقص الخلق، وإن كان لتمام الحمل. وإنما قال: فهى خداج، والخَداج مصدر على حذف المضاف: أى ذات خداج، أو يكون قد وصفها بالمصدر نفسه مبالغة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٢).

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٤٧)، كتاب الحدود والديات وغيره، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٣) هو: موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي القرشي المِطْرَفي، أبو محمد المدني، مولى آل الزبير، ويقال: مولى أم خالد بنت سعيد بن العاص زوجة الزبير بن العوام، قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وفي رواية: وكان ثقة، ثبتًا، كثير الحديث. وقال أحمد بن حنبل: ثقة. وكذلك قال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي. زاد أبو حاتم: صالح. وقال الهيثم بن عدي: مات في ولاية أبي العباس، وقال عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد القطان: مات قبل أن ندخل المدينة بسنة، سنة إحدى وأربعين ومائة، وقال خليفة بن خياط، وعمرو بن علي في موضع آخر، والترمذي: مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقال نوح بن حبيب: مات سنة اثنتين وأربعين ومائة. انظر: الثقات (٥/ ٤٠٤)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ١١٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١١٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٠).

(٤) أصل الإحصان: المنع. والمرأة تكون مُحصنة بالإسلام، وبالعفاف، وبالحرية، =

ثم ساق بسنده إلى إسحاق بن راهويه: أخبرنا عبد العزيز بن محمد[(١)]، عن عبيد الله بن عمر[(٢)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "مَنْ أشرك بالله فليس بمحصن".

قال الدارقطني: ولم يرفعه غير إسحاق، ويقال: إنه رجع عنه، والصواب الوقف.

(٣) أن يكون المرفوع ضعيفاً، والموقوف له حكم الرفع:

فمن ذلك: ما أخرجه البزار[(٣)] من حديث سعد بن أبي وقاص قال: "المؤمن يُطبع على كل خلة غير الخيانة والكذب".

= وبالتزويج. يقال: أحصنت المرأة فهي مُحْصِنة، ومُحْصَنة. وكذلك الرجل. والمُحْصَن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول، وهو أحد الثلاثة اللاتي جئن نوادر. يقال: أَحْصَنَ فهو مُحْصَن، وأَسْهَب فهو مُسْهَب، وأَلْفَج فهو مُفْلَج. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٧).

(١) هو: عبد العزيز بن محمد بن عُبيد الدَّراوردي، أبو محمد المدني، مولى جُهينة، وقال محمد بن سعد: مولى البرك بن وَبْرة أخو كلب بن وبرة من قضاعة، قال: ودراورد قرية بخراسان. قال مصعب بن عبد الله الزبيري: كان مالك بن أنس يوثق الدراوردي. وقال يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة حجة. وقال أبو زرعة: سيىء الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشيء فيخطيء. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر. وقال محمد بن سعد: ولد بالمدينة ونشأ بها، وسمع بها العلم والأحاديث، ولم يزل بها حتى توفي في سنة سبع وثمانين ومائة، وكان ثقة كثير الحديث يغلط.
انظر: الثقات (٧/ ١١٦)، وتهذيب الكمال (١٨/ ١٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣)، وتقريب التهذيب (١/ ٥١٢).

(٢) هو: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العُمري، أبو عثمان المدني، قال يحيى بن معين: عبيد الله بن عمر من الثقات. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. قال الهيثم بن عدي: مات سنة سبع وأربعين ومائة. وقال غيره: مات سنة أربع أو خمس وأربعين ومائة.
انظر: الثقات (٧/ ١٤٩)، وتهذيب الكمال (١٩/ ١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨).

(٣) البحر الزخار المعروف بمسند البزار (٣/ ٣٤٠) ح (١١٣٩)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

وضعَّف البيهقى رفعه قال: "هذا موقوف وهو الصحيح"[(١)].

وقال الدارقطني[(٢)]: "الموقوف أشبه بالصواب".

(٤) أن يأتي الحديث مرفوعاً وموقوفاً، ثم يأتي في رواية تبين أنه مدرج:

قال ابن حجر[(٣)]: "مدرج المتن هو: أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارةً يكون في أوله، وتارةً في أثنائه، وتارةً في آخره وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو مَنْ بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل فهذا هو مدرج المتن.

ويُدرك الإدراج: بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أُدرج، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المُطَّلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك".

ومنه: حديث أبي هريرة قال: قال أبو القاسم ﷺ: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار" وذلك أن قوله: (أسبغوا الوضوء) كلام أبي هريرة، وقوله: "ويل للأعقاب من النار" كلام النبي ﷺ فقد رواه الطيالسي في مسنده[(٤)] فجعل الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً. ورواه مسلم في صحيحه[(٥)] من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار".

---

(١) السنن الكبرى (١٠/١٩٧)، كتاب الشهادات، باب مَنْ كان مُنكشف الكذب مُظهره غير مُستتر به، لم تجز شهادته.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/٣٢٩) س (٦٠٢)، وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (٧/١٩٦) ح (٣٢١٥)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص١٠٠، ١٠١، تحقيق: عمرو بن عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٤) الطيالسي (٢٦٠٨) وينظر الفصل للوصل في الدرج في النقل للخطيب البغدادي. ط دار الهجرة، ١٤١٨هـ.

(٥) مسلم (٢٤١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي.

(٥) أن يروي الحديث جماعة موقوفاً ويرفعه واحد، فيرجح الوقف:

فمن ذلك: قال الأثرم[(١)]: سمعت أبا عبد الله- يعني أحمد بن حنبل- ذكر حديث حذيفة: "مَنْ باع داراً لم يشتر منها داراً لم يُبارك له فيها".

قلت: هذا يرفعونه؟

قال: ما أدري، أمَّا أنا فلم أسمعه من أحدٍ مرفوعاً.

ثم قال: مَنْ رفعه؟

قلت: وهب بن جرير[(٢)].

قال: قد بلغني.

ثم قال: إنْ كان لم يرفعه غيرُ وهب فلا يُعْبَأْ به؛ هذا حجاج بن محمد، ومحمد بن جعفر، وأرى غيرهما[(٣)].

---

(١) هو: الإمام الحافظ العلامة، أبو بكر، أحمد بن هانئ، الإسكافي، الأثرم، الطائي، وقيل: الكلبي، أحد الأعلام، ومصنف "السنن"، وتلميذ الإمام أحمد بن حنبل. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: لم أظفر بوفاة الأثرم، ومات بمدينة إسكاف في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها. وقال في تذكرة الحفاظ: أظنه مات بعد الستين ومائتين. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: توفي سنة ٢٦١ هـ أو في حدودها... وكل هذا تخمين غير صحيح، والحق أنه تأخر عن ذلك، فقد أرَّخ ابن قانع وفاة الأثرم فيمن مات سنة ٢٧٣ هـ، لكنه لم يسمه، وليس في الطبقة من يُلقب بذلك غيره.
انظر: الجرح والتعديل (٢/٧٢)، وطبقات الحنابلة (١/٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٦٢٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٧٠)، وتهذيب التهذيب (١/٧٨).

(٢) هو: وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، أبو العباس البصري. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: بصري ثقة، كان عفان يتكلم فيه، ومات بالمنجشانية على ستة أميال من المدينة، منصرفاً من الحج، فَحُمِلَ ودُفن بالبصرة، وقال محمد بن سعد: مات سنة ست ومائتين.
انظر: الثقات (٩/٢٢٨)، وتهذيب الكمال (٣١/١٢١)، وسير أعلام النبلاء (٩/٤٤٢)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٣٦)، وتهذيب التهذيب (١١/١٦١).

(٣) المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي ص٩٤، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله ابن محمد، مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

وذكر ابن أبي حاتم[1] الاختلاف فيه ثم قال: "سمعت أبى يقول: موقوف عندي أقوى".

المطلب الرابع
إعلال الوجهين: رفعاً ووقفاً

قد تضطرب روايات الحديث فلا يمكن أن نرجح رواية الرفع أو رواية الوقف، ففي هذه الحالة تعل الروايات بالاضطراب، قال ابن التركماني[2]: "إنما تُعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث".

قال ابن رجب[3] في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر: "واعلم أن هذا كله إذا عُلم أنَّ الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يُحكم بخطأ أحدهما".

والاختلاف المؤثر هو المُشْعر بقلة ضبط راويه، قال ابن حجر[4]: "التَّلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يُوهن راويه، ويُنْبئ بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه".

فمن ذلك التَّلون: ما أخرجه الحميدي[5] قال: حدثنا سفيان- يعنى ابن

= وينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (٦/٤٢٧) ح (٢٣٢٧)، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

(١) علل الحديث (٢/٢٩٠) ح (٢٣٧٣)، علل أخبار في الأدب والطب، مكتبة المثنى ببغداد، مصورة عن طبعة القاهرة، ١٣٤٣هـ.

(٢) الجوهر النقي (١/٢٧٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٣٤)، وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٩١).

(٤) التلخيص الحبير (٢/٢١٦).

(٥) المسند (١/١٠) ح (١٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٣٨١هـ.

عيينة- حدثنا عاصم بن عبيد الله العُمري[1]، عن عبد الله بن عارم بن ربيعة[2]، عن أبيه[3]، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: " تابع ما بين الحج والعمرة؛ فإن متابعة بينهما يزيدان في الأجل، وينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبيث".

---

(١) هو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، المدني، قال يحيى بن معين: عاصم بن عبيد الله ضعيف. وقال محمد بن سعد: كان كثير الحديث، ولا يُحتج به. وقال إبراهيم بن يعقوب الجُوْزجاني: ضعيف الحديث، غمز ابن عيينة في حفظه. وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه، وفي أحاديثه ضعف، وله أحاديث مناكير. وقال أبو زرعة: عاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يُعتمد عليه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعف مشهور بالضعف، إلا عاصم بن عبيد الله، وقال ابن خراش، وغير واحد: ضعيف الحديث. وقال أبو بكر بن خزيمة: لست أحتج به لسوء حفظه. وقال الدارقطني: مديني يُترك وهو مُغَفَّل. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: لا بأس به. وقال يحيى بن معين: عاصم بن عبيد الله ضعيف، أدرك أمر بني هاشم، ومات في أول خلافة أبي العباس يعني السفاح، وقد تولى أبو العباس الخلافة سنة ١٣٢هـ وبقي فيها إلى سنة ١٣٦ هـ. وكان عاصم بن عبيد الله قد وفد عليه.

انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (١/١٢٧)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، وتهذيب الكمال (١٣/ ٥٠٠)، وتهذيب التهذيب (٥/٤٦)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٨٤).

(٢) هو: عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، أبو محمد المدني، حليف بني عدي بن كعب، من قريش. ولد في عهد النبي ﷺ. قال الهيثم بن عدي: توفي عبد الله بن عامر بن ربيعة سنة بضع وثمانين، وقال غيره: سنة خمس وثمانين، وقال أبو عبد الله بن مَنْده: أدرك النبي ﷺ، ومات وهو ابن خمس، وقيل: ابن أربع.

انظر: الثقات (٣/ ٢١٩)، وتهذيب الكمال (١٥/ ١٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٥٢١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٠).

(٣) هو: عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي، أبو عبد الله العدوي، حليف آل الخطاب. من المهاجرين الأولين، أسلم قبل عمر، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وقدم الجابية مع عمر بن الخطاب، ففي سنة ست عشرة سار عمر بن الخطاب إلى الجابية، وعقد لواءه يوم الخميس النصف من صفر، ورفعه إلى عامر بن ربيعة، واستخلف على المدينة عثمان بن عفان. قال يعقوب بن سفيان: مات في خلافة عثمان، وقال مصعب بن عبد الله الزبيري وغير واحد: مات

قال سفيان: هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري(١)، عن عبدة(٢)، عن عاصم. فلما قدم عبدة أتيناه لنسأله فقال: إنما حدثنيه عاصم، وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم فسألناه فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك: فمرةً يقفه على عمر، ولا يذكر فيه "عن أبيه"، وأكثر ذلك يحدث عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ.

= سنة اثنتين وثلاثين. وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام فيمن مات سنة اثنتين وثلاثين، ثم ذكره فيمن مات سنة سبع وثلاثين، قال: وأظنُّ هذا أثبت، وحكى أبو سليمان بن زَبْر عن المدائني: أنه مات سنة ثلاث وثلاثين، ثم ذكره فيمن مات سنة ست وثلاثين في المحرم.

انظر: أسد الغابة (٣/ ٨٠)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١٧)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٣٣٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦٢).

(١) عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحرَّاني، مولى عثمان بن عفان، ويقال: مولى معاوية بن أبي سفيان، أصله من اصطخر إلى حَرَّان، قال الحاكم أبو أحمد يقال له: الخِضْرمي، وهى قرية من قرى اليمامة يُنسبون إليها، رأى أنس بن مالك.

قال أحمد بن حنبل: ثقة، ثبت. وكذا قال يحيى بن معين. وقال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وهو مولى مروان بن الحكم. وقال محمد بن عبد الله بن عمار، وأحمد بن عبد الله العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغير واحد: ثقة. وقال أبو زرعة الدمشقي: ثقة، أخذ عنه الأكابر. وقال يعقوب بن شيبة: إلى الضعف ما هو، وهو صدوق، ثقة، روى مالك عنه، وكان ممن ينتقي الرجال. وقال الحميدي، عن سفيان بن عيينة: كان حافظاً، وكان من الثقات، وكان لا يقول إلا: سمعت، وحدثنا، ورأيت.

قال محمد بن سعد، وأبو عبيد، وأبو جعفر النُّفيلي، وأبو حسان الزِّيادي، وغير واحد: مات سنة سبع وعشرين ومائة.

انظر: المجروحين (٢/ ١٤٥)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٨٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٣).

(٢) هو: عبدة بن أبي لُبابة الأسدي، الغاضري، مولاهم، ويقال: مولى قريش، أبو القاسم الكوفي، البزاز، نزيل دمشق.

قال يعقوب بن سفيان، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش: ثقة، زاد يعقوب: من ثقات أهل الكوفة. مات في حدود سنة سبع وعشرين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٢٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٩٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٤١)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٦١).

قال الدارقطني[(١)]: "رواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجوَّد إسناده، وبيَّن أنَّ عاصماً كان يضطرب فيه، فمرةً ينقص من إسناده رجلاً، ومرة يزيد فيه، ومرةً يقفه على عمر".

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/١٢٩)، ص (١٥٩).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مصاحبة هذا البحث الشيق، أسفرت عن نتائج قد أجملتها في هذه النقاط الآتية:

- معرفة الاختلافات الواردة في الأسانيد والمتون من أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم بهذا إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً.
- معرفة مذاهب العلماء من المحدثين في تعارض الرفع والوقف.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآيـــة	رقمها	السورة
١	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾	١٠٢	آل عمران
٢	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾	١	النساء
٣	﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾	٧١	مريم
٤	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾	٧٠، ٧١	الأحزاب

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الراوي
١	إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه	أبو بكر الصديق
٢	انتهيت إلى الحكم بالمربد وهو	سوادة بن عاصم
٣	تابع ما بين الحج والعمرة...	عمر
٤	المؤمن يطبع على كل خلة غير الخيانة	سعد بن أبي وقاص
٥	من أشرك بالله فليس بمحصن	ابن عمر
٦	من باع داراً لم يشتر منها داراً	حذيفة
٧	من سبح في دبر كل صلاة	أبو هريرة
٨	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب	جابر
٩	نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة	الحكم بن عمرو
١٠	يدخلونها أو يلجونها	ابن مسعود
١١	يرد الناس النار كلهم	ابن مسعود

المصادر والمراجع

١ - إمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق: سعيد الحميد، دار المحقق بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣ - التقييد والإيضاح للعراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربي، مصورة عن نشرة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.

٤ - تكميل الرفع ما لم يثبت به وقف ولا رفع، محمد عمر عبد اللطيف، صدر منه القسم الأول، وعدة أحاديثه (٢٥) حديثاً، عن مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٦ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

٧ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٨ - الجوهر النقي مع السنن الكبرى للبيهقي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

٩ - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

١١- سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٢- سنن الدارقطني، وبذيله التعليق المغنى على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٠م، وأصله رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر ١٩٧٧م.

١٤- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

١٥- علل أخبار في الأدب والطب، مكتبة المثنى ببغداد، مصورة عن طبعة القاهرة، ١٣٤٣هـ.

١٦- القراءة خلف الإمام للبيهقي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١٧- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.

١٨- لسان العرب لابن منظور، مادة (رفع)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

١٩- المسند لأحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٢٠- المسند لأحمد بن حنبل، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر وتوزيع

رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٣٨١هـ.

٢١- المصنف لعبد الرزاق، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٢- المُعْلم بفوائد مسلم أبو العباس القرطبي، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٢٣- المُفْهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤- المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي، تحقيق: أبى معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٥- الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٦- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر، تحقيق: عمرو بن عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٧- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريح، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.